الصحابة وحقوقهم

أ.د/ ناصر بن عبد الله القفاري

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه:

فهذا بحث يتعلق بـ «الصحابة وحقوقهم»، ولا يخفى أهمية الموضوع؛ لأن الصحابة هم نقلة الشريعة، الذين وصل القرآن والسنة إلينا بواسطتهم، فالمساس بمقامهم وعدالتهم وأمانتهم طعن في الكتاب والسنة ودين الإسلام، وقد صار اليوم لأعداء الصحابة صولة وجولة ودولة، وتصاعد التيار المعادي للرعيل الأول، وقد أشاعوا شبهاتهم وتلبيساتهم عبر قنواتهم ونشراتهم حتى لبسوا على الجهلة دينهم، واغتر من اغتر بشبهاتهم.

ولذا فقد اخترت في عرض موضوع «الصحابة وحقوقهم» ثلاثة مباحث أرى أهميتها وضرورة بيانها:

المبحث الأول: مفهوم الصحابة عند أهل السنة ومخالفيهم.

المبحث الثاني: منهج الرد على مفتريات الرافضة حول الصحابة.

المبحث الثالث: حقوق الصحابة.

وقبل هذه المباحث تمهيد للموضوع.

وقد حاولت أن أرجع للمصادر الأصلية، وفي ظني أن الموضوع فيه شيء من الإضافة، ولا سيما ما يتعلق بمفهوم الصحابة عند الروافض، ومنهج الحوار معهم حول مفترياتهم، وجمع ما يتعلق بحقوق الصحابة على النسق المذكور.

واللهَ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، موافقًا لسنة نبيه ﷺ.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أ.د/ ناصر بن عبد الله القفاري

تمهيد

الصحابة خير القرون، وصفوة هذه الأمة، وأفضل الناس بعد النبيين، فهم أفضل جيل، وأقوم رعيل، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وتبليغ شريعته، ومن أصدق الكلمات في وصف حالهم قول ابن مسعود ﷺ: «من كان منكم متأسيًا فليتأس بأصحاب محمد ﷺ؛ فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالا، قومًا اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»(1).

ولو لم يأت الثناء عليهم في الكتاب والسنة، لكانت سيرتهم وهجرتهم ونصرتهم وجهادهم كافية في معرفة قدرهم وعظيم مترلتهم.

قال الخطيب البغدادي: «على أنه لو لم يرد من الله عز وجل فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد بتراهتهم»(2).

فحبهم وموالاتهم والترضي عنهم من أوكد حقوقهم على الأمة، لأنهم صحابة رسول الله ﷺ وحَمَلة الدين، فالطعن فيهم طعن في رسول الله ﷺ، فهم أحبابه وأصحابه وأصهاره وأنصاره. قال الإمام مالك وغيره من أئمة العلم: «هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ ... ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحًا لكان أصحابه صالحين»(3).

والطعن فيهم طعن في دين الأمة، لأنه وصلنا من طريقهم، قال أبو زرعة الرازي رحمه الله: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق, وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق, والقرآن حق, وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب

---

(1) «جامع بيان العلم وفضله» (947/2)، «الحجة في بيان المحجة» (519/2).

(2) «الكفاية» (ص49)، وانظر مثل هذا المعنى في: «المواقف» للإيجي (ص413).

(3) انظر: «مجموع الفتاوى» (429/4).

رسول الله ﷺ, وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة, والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[4].

بل إن الطعن فيهم قدح في حكمة الله جل وعلا في اختيارهم لصحبة نبيه ﷺ وتبليغ شريعته، فعن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: «إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمدﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه»[5].

وقد حقق الله على يد الصحابة حفظ كتابه، ونشر سنته، وتبليغ دينه وشريعته في مشارق الأرض ومغاربها، فأقاموا حضارة لم تعرف الدنيا لها مثيلا، وأخرجوا الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، وكسروا الأكاسرة، وهزموا القياصرة، وأقاموا حضارة كبرى في مدة زمنية قصيرة، لم تعهد في تاريخ الشعوب والأمم والحضارات، في ربع قرن من الزمان، مما لم يعرف في ماضي التاريخ ولا حديثه.

---

(4) «الكفاية في علم الرواية» (ص49).

(5) أخرجه الإمام أحمد (ح3600)، والبزار (ح1816)، والطبراني في «الأوسط» (ح3602) و«الكبير» (ح8582) وصححه الشيخ أحمد شاكر.

المبحث الأول
الصحابة عند أهل السنة ومخالفيهم

المطلب الأول: مفهوم الصحابة عند أهل السنة:

قال ابن حجر في «الإصابة» في تعريف الصحابي: «أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام...»، ثم قال: «وهذا التعريف مبنيٌّ على الأصل المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل وغيرهما»(6).

فالصحبة لا تثبت إلا بتحقق ثلاثة شروط:

الأول: اللقاء بالنبي ﷺ.

الثاني: الإيمان به ﷺ، فيخرج الكافر.

الثالث: الموت على الإسلام، فيخرج المرتد.

المطلب الثاني: مفهوم الصحابة عند الرافضة:

إن للرافضة مفهومًا خاصًّا للصحابة كسائر تعاملهم مع المصطلحات الشرعية، ومصطلحاتهم لا يعرفها - في الغالب - سوى شيوخهم أو من يتعامل مع مصادرهم، وأنت خبير بأن من أهم وسائل دراسة أي طائفة معرفة مصطلحاتهم ورموزهم وإشاراتهم، وإذا أردنا أن نتعرف على حقيقة مصطلح الصحابة عند الرافضة، فلابد أن يُعلم بأن مصطلح «الرافضة» يشمل اليوم طائفتين هما:

1- **الإسماعلية**: والتي تلقب بالباطنية والسبعية، ومنهم خرج القرامطة والحشاشون، وتفرع عنهم من الفرق المعاصرة الدروز والبهرة والأغاخانية، ومن دولهم الدولة العبيدية التي يلقبونها بالفاطمية، ومذهبهم - كما يقول الإمام الغزالي - «ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض»(7).

---

(6)«الإصابة» (1/6-7).

(7) «فضائح الباطنية» (ص37).

وهم أشد غلوًّا في استعمال المصطلحات الخاصة، وأكثر غموضًا في الرموز والإشارات بحيث تنقطع صلتها بالعبارات أو ظواهر الألفاظ ودلالات السياق، ولا سيما مصطلحاتهم المتداولة في مصادرهم السرية، بل إنهم كما يحجبون معاني نصوصهم وحقيقة اعتقادهم بالرموز والإشارات، فإنهم يحجبون أيضًا مصادرهم عن التداول والانتشار، ولذا يقول أحد الباطنيين المعاصرين: «إن لنا كتبًا لا يقف على قراءتها غيرنا، ولا يطلع على حقائقها سوانا»[8]، ولجهل الناس بذلك فإنهم اغتروا بما ينشرونه من كتبهم العلنية التي تنشر للدعاية والإعلام، ولذلك يقول د/ علي النشار عن نشرات د/ محمد كامل حسين من كتب الإسماعيلية: «وقد قدم لنا عددًا كبيرًا من مخطوطات الإسماعيلية في نشرات علمية، وقد أجهد نفسه في سبيل توضيح عناصر هذا المذهب، غير أنني ألاحظ أنه فيما خلا كتب الكرماني التي نشرها د/ محمد كامل حسين، فإن الكتب التي قدمها لنا ليست من الكتب السرية»[9].

وقد وقع بيد ابن النديم صاحب «الفهرست» كتاب خطير في مراحل الدعوة عند هؤلاء الباطنيين ووصفه بقوله: «ولهم البلاغات السبعة، وهي: كتاب البلاغ الأول للعامة، كتاب البلاغ الثاني لفوق هؤلاء قليلا، وكتاب البلاغ الثالث لمن دخل في المذهب سنة، وكتاب البلاغ الرابع لمن دخل في المذهب سنتين، وكتاب البلاغ الخامس لمن دخل في المذهب ثلاث سنين، وكتاب البلاغ السادس لمن دخل في المذهب أربع سنين، وكتاب البلاغ السابع وفيه نتيجة المذهب والكشف الأكبر», ثم قال: «وقد قرأته يعني البلاغ السابع فرأيت فيه أمرًا عظيمًا من إباحة المحظورات والوضع من الشرائع وأصحابها»[10]، ويبدو أن ابن النديم استطاع أن يقف على هذه الوثيقة الخطيرة بحكم نزعة شيعية اعتزالية موجودة عنده[11]، فكان له خلطة بهم، وإن لم يصل إلى ما وصلوا إليه من الإلحاد. وقد

(8) «الحركات الباطنية في الإسلام» مصطفى غالب (ص67).

(9) «نشأة الفكر الفلسفي» (394/2). وأذكر أنني التقيت قديمًا في معرض الكتاب بالقاهرة الأستاذ إحسان إلهي ظهير وهو يبحث عن مصادر الإسماعيلية، وذلك قبل إصداره كتابه عن الإسماعيلية، وذكر بأنه لم يجد من المعروض عن الإسماعيلية سوى الكتب الدعائية، ثم رأيته قد أشار في مقدمة كتابه المذكور عن وصوله إلى كتبهم السرية.

(10) «الفهرست» (ص267 ـ 268) .

(11) قال الحافظ ابن حجر : «كان معتزليًّا متشيعًا يدل كتابه على ذلك» (لسان الميزان 72/5).

أخبرني بعض من هداه الله منهم للحق بأنه وعامة الأتباع لا يتمكنون من معرفة أسرار ديانتهم الباطنية، وقد يموت أحدهم قبل أن يصل إلى الدرجة الثانية أو الثالثة, أما غير المنتمين لهذه الديانة فلا يمكنون أصلا إلا من الاطلاع على كتب الدعاية للمذهب.

2- **الاثنا عشرية**: وهم أقل غلوًّا في استخدام الرموز وحجب المصادر إلا أنهم يعتمدون المنهج الباطني كالإسماعيلية تمامًا، فلذلك قررت نصوصهم بأن «للقرآن ظهرًا وبطنًا»[12]، بل زاد غلوهم فقالوا: لكل آية سبعة بطون، ثم طاشت تقديراتهم فقالوا: لكل آية سبعين بطنًا، واستفاضت بشأن ذلك أخبارهم؛ قال أبو الحسن الشريف: «... لكل آية من كلام الله ظهر وبطن... بل لكل واحدة منها كما يظهر من الأخبار المستفيضة سبعة وسبعون بطنًا»[13].

ولأن هذا النهج الباطني هو عمدة مذهبهم تصدر التعبير عنه أبواب مصادرهم المعتمدة، كما سيأتي.

وللرافضة في تفسير مصطلح الصحابة مسالك:

الأول: تفسير الصحابة بآل البيت، ففي مصادرهم: عن جعفر بن محمد عن آبائه عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «ما وجدتم في كتاب الله عز وجل فالعمل لكم به، لا عذر لكم في تركه، وما لم يكن في كتاب الله عز وجل، وكانت فيه سنة مني فلا عذر لكم في ترك سنتي، وما لم يكن فيه سنة مني فما قال أصحابي فقولوا به، فإنما مَثَل أصحابي فيكم كمثل النجوم بأيها أخذ اهتدي، وبأي أقاويل أصحابي أخذتم اهتديتم». ولما رأوا أن هذا النص ينسف ما بأفكون، ويهدم بنيانهم الذي يشيدون أضافوا عليه الزيادة التالية: فقيل: يا رسول الله، ومن أصحابك؟ قال: «أهل بيتي»[14].

---

(12) وهو عنوان باب عقده المجلسي في «البحار» (78/92-106)، وأورد فيه (84) رواية تؤيد هذا المعنى.

(13) «مرآة الأنوار» (ص3).

(14) «معاني الأخبار» للصدوق (ص156-157)، «البحار» (307/22).

ولا شك أن تفسير الصحابة بأهل البيت فقط بعيد جدًّا، وقد لاحظ شيخهم ابن بابويه هذا البعد فعقب على النص السالف بقوله: «إن أهل البيت لا يختلفون، ولكن يفتون الشيعة بمر الحق، وربما أفتوهم بالتقية، فما يختلف من قولهم فهو للتقية، والتقية رحمة للشيعة»[15].

فهو هنا يحمل النص الذي يتضمن الثناء على الصحابة، وأن قولهم حجة بعد الكتاب والسنة على التقية، والعقل يأبى هذا (التحريف). فلم يكون الثناء على الصحابة الذي أثنى عليهم الله ورسوله، وشهد التاريخ بفضلهم وجهادهم تقية؟! ويكون السب لهم والطعن فيهم والقدح في عدالتهم ودينهم هو الحقيقة وهو مذهب الأئمة؟!!
ثم إن النص السابق يرويه جعفر الصادق عن رسول الله ﷺ. فهل رسول الله يكذب على الأمة تقية؟! أو أن جعفراً يكذب على رسول الله ﷺ من أجل التقية؟! وكلا الأمرين طعن في رسول الله ﷺ وأهل بيته، ومخالفة صريحة للقرآن والسنة.
الثاني: تفسير مصطلح الصحابة بثلاثة أو أربعة أو سبعة منهم فقط، ولا يزيدون، فإذا أطلقوا مصطلح «الصحابة» في كلامهم لم يريدوا به سوى هؤلاء السبعة فحسب، ولذا فإنهم يثنون على الصحابة، ويترضون عنهم، وقد يغتر بعض الناس بثنائهم ظنًّا منهم أنهم يعنون جميع صحابة رسول الله ﷺ، والحقيقة أنهم لا يعنون سوى هؤلاء الثلاثة أو الأربعة أو السبعة، ولذا يصفونهم أحيانًا عند الترضي بقولهم: «وصحابته المنتجبين» ونحو ذلك، كما أنهم عندما يصلون على آل البيت، فيقولون: اللهم صلِّ على محمد وآل محمد، يظن السامع أنهم يصلون على آل البيت بالمعنى الشرعي عند أهل السنة، وهم في الحقيقة لا يعنون سوى السبعة – كاعتقاد الإسماعيلية –، أو الاثني عشر – كاعتقاد الاثني عشرية –، أما البقية فإنهم لا يدخلونهم في مفهوم الآل، بل يكفرون كثيراً منهم ويلعنونهم[16].

---

(15) «معاني الأخبار» (ص156–157).

(16) انظر مبحث (تكفيرهم أهل البيت) في: «أصول مذهب الشيعة» (734/2).

ولحصرهم الصحابة في هذا العدد فقد استفاض في مصادرهم اللعن والتكفير لمن رضي الله عنهم ورضوا عنه، من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر، وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا تستثني منهم إلا هؤلاء الذين لا يتجاوزون أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التي لا تحجب بالتقية.

روى ثقتهم الكليني في الكافي: «عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السّلام: جعلت فداك، ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدّثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده — ثلاثة»(17).

وقد علق هنا شيخهم المعاصر علي أكبر الغفاري فقال: «يعني أشار عليه السّلام بثلاث من أصابع يده، والمراد بالثّلاثة: سلمان وأبو ذرّ والمقداد»(18).

وجاء في رجال الكشي: «عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرهًا فبايع»(19).

وإذا كان هذا هو مفهوم الصحابة عندهم، فإن مفهوم التابعين لهم بإحسان مقصور عندهم أيضًا على ثلاثة، تقول مصادرهم: «ارتد الناس بعد قتل الحسين إلا ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحي بن أم الطويل، وجبير بن مطعم»(20).

وهذه المحاولات اليائسة والبائسة لتفسير الصحابة بالآل، أو بثلاثة أو سبعة ترجع إلى تعمدهم التلبيس على المسلمين، علَّهم أن يجدوا لهم قبولا، أو أن يسمع لقولهم. هذا من وجه.

---

(17) «أصول الكافي» (244/2)، وانظر: «رجال الكشّي» (ص7)، «بحار الأنوار» (345/22).

(18) «الكافي» (244/2 الهامش).

(19) «رجال الكشي» (ص6)، «الكافي» كتاب الروضة (321/12-322) مع شرح جامع للمازندراني.

(20) «رجال الكشي» (ص123).

ومن وجه آخر هو محاولة أو حيلة لتحريف ما استفاض عن آل البيت من الثنـ ـاء علـ ـى صحابة رسول الله ﷺ، وهو ما وجد طريقه إلى كتبهم المعتمدة، ففي «الخصال» لابـ ـن بابويه القمي: عن أبي عبدالله قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ اثني عشر ألفًا, ثمانيـ ـة آلاف من المدينة، وألفان من أهل مكة، وألفان من الطلقاء, لم يـ ـر فـ ـيهم قـ ـدريٌّ، ولا مرجئ، ولا حروريٌّ، ولا معتزليٌّ، ولا صاحب رأي, كانوا يبكون الليل والنهار»[21].

وفي «البحار» للمجلسي: عن الصادق عن آبائه عن علي (ع) قال: «أوصيكم بأصحاب نبيكم لا تسبوهم, الذين لم يحدثوا بعده محدثًا, ولم يؤووا حدثًا، فإن رسول الله أوصى بهم الخير»[22].

وفي «البحار» أيضًا: قال النبي ﷺ: «طوبى لمن رآني، وطوبى لمن رأى من رآني، وطوبى لمن رأى من رأى من رآني»[23].

وعن موسى بن جعفر (إمامهم السابع) قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أَمَنَة لأصحابي, فإذا قُبضت دنا من أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أَمَنَة لأمتي فإذا قُبض أصحابي دنا من أمتي ما يوعدون, ولا يزال هذا الدين ظاهرًا على الأديان كلها ما دام فيكم من قد رآني»[24].

ويقول زين العابدين علي بن الحسين في «الصحيفة السجادية» من دعاء له في الصلاة على أتباع الرسل وهو: «اللهم وأصحابَ محمد ﷺ خاصة الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلَوا

---

(21) هذا من وضع الجهال, فعدد الصحابة الذين شهدوا معه ﷺ حنينًا اثنا عشر ألفًا سوى الأتباع من النساء وجاء إليه هوازن مسلمين، وترك مكة مملوءة ناسًا وكذلك المدينة أيضاً وكل من اجتاز به من قبائل العرب وكانوا مسلمين فهؤلاء كلهم لهم صحابة, وقد شهد معه تبوك من الخلق الكثير ما لا يحصيهم ديوان, وكذلك حجة الوداع وكلهم له صحبة. انظر: «أسد الغابة» (19/1). قال أبو زرعة: قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه. انظر: «تدريب الراوي» (220/1)، «الإصابة» (ص2)، «تجريد أسماء الصحابة» للذهبي (ص: ب)، والمعتمد أنه ليس هناك تحديد ثابت لهم. انظر: «فتح المغيث» السخاوي (111/3).

(22) «الخصال» (ص 639- 640), وانظر: «البحار» (305/22).

(23) «البحار» (305/22).

(24) «المصدر السابق» (309/22- 310).

البلاء الحسن في نصره، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته»[25].

الثالث: ثناؤهم على الصحابة تقية، فيتظاهرون بالثناء عليهم ظاهرًا بين أهل السنة، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون؛ لأن التقية عندهم هي الدين حتى قالوا: «لا دين لمن لا تقية له»[26]، كما أنهم يحملون نصوص الثناء على الصحابة والذي استفاض وتواتر عن آل البيت على التقية والتقية هي حيلتهم التي يلجأون إليها كلما أعياهم المخرج، وضاقت بهم السبل، فلم يجدوا إلى تأويلها سبيلا، فيلجأون إليها، وهي حيلة عاجز، وفعلة زنديق أو جاهل، وأسلوب التقية هو الغالب على خطابهم للآخر، وقد أشار إلى ذلك شيخهم الطوسي الملقب بشيخ الطائفة، حيث قال بعد أن سبَّ عائشة أمَّ المؤمنين رضي الله عنها: «فإن قيل: أليس قد روي عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أن سائلًا سأله عن عائشة وعن مسيرها في تلك الحرب، فاستغفر لها وقال له (الراوي): تستغفر لها وتتولاها؟ فقال: نعم، أما علمت ما كانت تقول: يا ليتني كنت شجرة، ليتني كنت مدرة». قال الطوسي: «لا حجة في ذلك على مذاهبنا؛ لأنا نجيز عليه – صلوات الله عليه – التورية، ويجوز أن يكون السائل من أهل العداوة واتقاه بهذا القول وروى فيه تورية يخرجه من أن يكون كذبًا، وبعد، فإنه علق توبتها بتمنيها أن تكون شجرة ومدرة، وقد بينا أن ذلك لا يكون توبة، وهو – عليه السلام – بهذا أعلم»[27].

وهو أيضًا المسلك المعتمد لديهم في كتبهم الدعائية التي يروجون فيها لنحلتهم، ويخدعون بها السذج من أهل السنة تحت ما يسمى «التقريب»، وقد سلك هذا المسلك طائفة من شيوخهم المعاصرين، فظهرت كتابات لبعض المعاصرين من الشيعة ممن يتظاهر بالدعوة للتقارب – وهي موضوعة للدفاع عن معتقد التشيع والدعاية للشيعة، وموجهة لبلاد السنة

---

(25) «الصحيفة السجادية» (ص43-44).

(26) «أصول الكافي» (217/2)، «المحاسن» للبرقي (ص259)، «وسائل الشيعة» (460/11)، «بحار الأنوار» (423/75).

(27) «الاستيفاء في الإمامة» للطوسي، الورقة 288 (النسخة المخطوطة).

- تضمنت القول بأن الشيعة لا تسب فضلاً عن أن تكفر الخلفاء الثلاثة، وأنها تقدر أصحاب رسول الله ﷺ وتمدحهم وتثني عليهم[28]. وهذا النفي لما هو واقع علامة التقية.

ومن الأمثلة على ذلك أن أحد روافض العراق الذين لجأوا إلى مصر لنشر التشيع[29]، والذي أنشأ جمعية لهذا الغرض سماها (جمعية أهل البيت) وسمى نفسه بـ . (إمام الشيعة في جمهورية مصر العربية)[30]، وقد أصدر في مصر كتابًا بعنوان «تقدير الإمامية للصحابة»، وكان قد قدمه إلى مؤتمر إسلامي، ونفى فيه أن تكون الشيعة ترمي الشيخين ومن بايعيهما بلعن أو تفكير[31]، وقال: «إن الشيعة لو كفرتهما لكفرت عليًّا، لأنه بايعهما، ولكفّرت سلمان وعمارًا لأنهما بايعوهما؛ بل إن سلمان تولى على المدائن لعمر. فكيف يتصور منه أن يلي لعمر لو كان يرى كفره؟!»[32]، ثم قال: بأن الشيعة تؤمن بالقرآن وقد جاء فيه الثناء على الأصحاب واستدل بالآية المائة من سورة التوبة، والآية التاسعة والعشرين من سورة الفتح، ثم أردف ذلك ببعض ما جاء في نهج البلاغة والصحيفة السجادية من الثناء عليهم[33].

ونقل بعد هذا أقوال بعض شيوخهم المعاصرين في مدح الصحابة، واستدل بقول باقر الصدر: «إن الصحابة بوصفهم الطليعة المؤمنة والمستنيرة كانوا أفضل وأصلح بذرة لنشوء أمة رسالية، حتى إن تاريخ الإنسان لم يشهد جيلًا عقائديًّا أروع وأنبل وأطهر من الجيل الذي أنشأ الرسول القائد»[34].

---

(28) انظر: «الدعوة الإسلامية» للخنيزي (256/1-257)، «الإمام جعفر الصادق» لأحمد مغنية (ص113-114)، «تقدير الإمامية للصحابة» (ص36 ،37، 39 – 43)، «عقيدة الشيعة في الإمام الصادق» لحسين يوسف العاملي (ص19)، «أصل الشيعة» لمحمد حسين آل كاشف الغطا (ص113).

(29) وهو المدعو طالب الحسيني الرفاعي.

(30) انظر: كتيبه: «مع الإمام علي في نهجه» (ص64).

(31) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص36).

(32) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص37-39).

(33) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص39-43).

(34) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص43-46)، وأرجع كلام الصدر إلى كتابه: «التشيع ظاهرة طبيعية» (ص80).

ثم ختم حديثه عن هذه المسألة بقوله: «إن من ينسب إليهم ذلك (أي الصحابة) فهو إما أن يكون خصمًا سيء النية، وإما لم يطلع على مذهب الشيعة إلا من خلال كتب خصومها، و لم يتمكن من الاطلاع على كتب أصحاب المذهب نفسه»[35].

فهل يخفى عليه أن الذي نسب إلى الشيعة هذا المذهب هو كتبهم، والذي سجل عليهم هذا العار هو مشايخهم، أمثال الكليني والقمي والعياشي والمجلسي، وليس خصمًا سيء النية أو جاهلًا بما في كتبهم؟!

والرفاعي نفسه قد رجع في كتيبه الذي سماه «تقدير الإمامية للصحابة» إلى «البحار» للمجلسي[36]، والذي حوى من السب واللعن والتكفير ما تقشعر منه جلود المؤمنين؛ حتى إنه عقد بابًا بعنوان «باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم وقبائح آثارهم، وفضل التبري منهم ولعنهم»[37] (أي الخلفاء قبل علي) فكيف يقول بأن الشيعة تقدر الصحابة؟ وإذا كان يؤمن بمبدأ تقدير الصحابة فعليه أن ينشر ذلك في الوسط الشيعي لا في القاهرة، وأن يجاهد من أجل إقناع إخوانه الإمامية حتى يغيروا هذا البلاء الذي عم وطم في كتبهم أو يعرضوا عنها ويعلنوا فسادها، أما نفي ما هو واقع فلا يجدي في الدفاع لأنه سيؤول من قبل الشيعة والمطلعين على كتبهم من غير الشيعة بأنه تقية.

وهذا الرفاعي الذي يكتب في القاهرة بين أهل السنة «تقدير الإمامية للصحابة» ويتجاهل ما جاء في كتبهم قديمها وحديثها، وما يجري في واقعهم من عوامهم وشيوخهم، هو نفسه يسب خيار صحابة رسول الله ﷺ؛ فهو من الذين يقولون ما لا يفعلون، وينكرون ما يعرفون، فيتهم فاروق هذه الأمة بالتآمر، وأنه أول من قال بالرجعة من المسلمين[38]، كما يسب أبا بكر وعمر وأبا عبيدة رضوان الله عليهم[39].

فأي تقدير هذا؟! إلا إن كان يريد أن تقدير الإمامية للصحابة هو السب واللعن والتكفير.

---

(35) «تقدير الإمامية للصحابة» (ص46-47).

(36) انظر: (ص15، 17، 19).

(37) «بحار الأنوار» (2/208-252) الطبعة الحجرية.

(38) انظر تعليقه على كتيب «التشيع» لمحمد باقر الصدر (ص30-31).

(39) انظر تعليقه على كتيب «التشيع» لمحمد باقر الصدر (ص46).

فما أجرأ هؤلاء على الكذب!!

إن الرافضة بهذه المسالك في التأويل يخادعون الذين آمنوا، وما يخدعون إلا أنفسهم، فإن كانوا صادقين فليرجعوا إلى مصادر الأمة ودواوين الإسلام، وليتبرأوا من تلك المصادر التي حوت هذا الكفر والضلال.

وإن على الذين يزعمون تقدير الشيعة للصحابة أن يعلنوا خطأ هذه المسالك وعدم صحتها، وأن يعترفوا ببطلان تلك الروايات السوداء، وأن يصْدُقوا ولا يتناقضوا، حتى يقبل منهم موقفهم، ثم لِمَ يذهبون للرد على أهل السنة إذا قالوا: إن مذهب الشيعة الطعن في الصحابة ﷺ وتكفيرهم، ولا يردون على أنفسهم وعلى كتبهم وعلى مشايخهم المعاصرين الذين لا يزالون يهذون بهذا الضلال؟!

وتفسيرهم للصحابة بهذه المعاني الباطلة وفق هذه المسالك الخادعة أجرَوا مثله على جميع المصطلحات الشرعية التي وردت في القرآن، مثل مصطلحات (المؤمن، والأبرار، والمتقين، والمقربين، وأصحاب اليمين) وغيرها من المصطلحات الشرعية، ويسمون ذلك «تأويلا»، وهو في الحقيقة – كما قال ابن أبي العز– من «التحريف الذي سماه أهله تأويلا ليقبل، وقلَّ من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل، إذ قد يسمى صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ في الجملة تأويلا، وإن لم يكن ثَمَّ قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد، فإذا سموه تأويلا قبل وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما»(40)، وقد سمى الإمام الشنقيطي هذا النوع من التحريف «لعبًا؛ لأنه تلاعب بكتاب الله جل وعلا من غير دليل ولا مستند»(41)، وعده أهل العلم من الكفر؛ لأنه حقيقته التكذيب لله ورسوله ﷺ.

---

(40) «شرح الطحاوية» (13/1).

(41) «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» (ص35).

وقد حشدوا رواياتهم الموضوعة والتي ينسبونها إلى بعض أئمة آل البيت كذبًا وزورًا علها تجد القبول، وتحظى بالرواج بين الجهلة والأغرار، بل عقدوا أبوابًا في مصادرهم المعتمدة لديهم في تحريف هذه المصطلحات، فمن أبواب كتابهم «البحار»:

- باب «تأويل المؤمنين والإيمان والمسلمين والإسلام بهم وبولايتهم عليهم والسلام، والكفار والمشركين، والكفر والشرك، والجبت والطاغوت واللات والعزى، والأصنام بأعدائهم ومخالفيهم»[42]، وقد ذكر تحت هذا الباب مائة حديث لهم.
- باب «أنهم عليهم السلام الأبرار والمتقون، والسابقون والمقربون، وشيعتهم أصحاب اليمين، وأعداؤهم الفجار والأشرار وأصحاب الشمال»[43]، وذكر فيه (25) رواية لهم.
- باب «أنهم عليهم السلام وولايتهم العدل والمعروف والإحسان والقسط والميزان، وترك ولايتهم وأعدائهم الكفر والفسوق والعصيان والفحشاء والمنكر والبغي»[44]، وأورد فيه (14) حديثًا من أحاديثهم.

وأبواب أخرى على هذا النمط تكشف كفرهم ونفاقهم، وهي محاولة أو حيلة من هؤلاء الزنادقة لتغيير دين الإسلام[45]، يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى الله إلا ان يتم نوره ولو كره المشركون، والله حافظ دينه ولو كره الكافرون والمنافقون، وعن ثوبان ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»[46].

وهذا المنهج في مخاطبتهم لمخالفهم وفق طقوس التقية أو الترضي عن الصحابة وفق مصطلح خاص للصحابة عندهم، وهو تفسيرهم بأهل البيت أو حصرهم بعدد يسير لا يتجاوز السبعة، هذا لا ينفي وجود رجال خرجوا من هذه الظلمات وردوا هذه الأباطيل،

---

(42) «بحار الأنوار» (23/354-390).

(43) «المصدر السابق» (24/1-9).

(44) «بحار الأنوار» (24/187-191).

(45) انظر تفصيل ذلك في: «أصول مذهب الشيعة» (1/150) وما بعدها.

(46) أخرجه مسلم ح رقم (1920).

ومن هؤلاء: العالم الإيراني الشهير الأستاذ أحمد الكسروي الأستاذ بجامعة طهران ورئيس المحاكم الإيرانية في زمنه، والذي ذهب إلى أن مقالة هؤلاء الروافض في الصحابة دليل كذبهم وبطلان مذهبهم، فقال: «وأما ما قالوا من ارتداد المسلمين بعد موت النبي ﷺ فاجتراء منهم على الكذب والبهتان، فلقائل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي آمنوا به حين كذبه الآخرون، ودافعوا عنه واحتملوا الأذى في سبيله ثم ناصروه في حروبه، ولم يرغبوا عنه بأنفسهم، ثم أي نفع لهم في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟! فأي الأمرين أسهل احتمالاً: أكذب رجلاً أو رجلين من ذوي الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مئات من خلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان لكم جواب»[47].

وكذلك الإمام البرقعي الذي هداه الله إلى الحق يذهب إلى القول بأن مصادرهم التي تحوي عقيدة الطعن في الصحابة وغيرها من عقائدهم الباطلة هي أصنام يعبدونها من دون الله، ولابد في سبيل دعوتهم للحق من الخلاص منها وتكسيرها فوق رؤوس منتحليها، وقد بدأ فعلا بأكبرها وهو «الكافي» وذلك في كتابه الذي أسماه: «كسر الصنم».

(47) «التشيع والشيعة» (ص66).

المبحث الثاني

منهج الرد على مفتريات الرافضة حول الصحابة

ملأ الشيعة صفحات كتبهم بالطعن على الصحابة ﭫ، وعمروا – بل خربوا – مجالسهم وحشَوا مصادرهم بالحديث عما يسمونه مثالب الصحابة، وهذه الظاهرة – أو قل: الحالة المرضية – أصبحت ملازمة لهم، لا ينفكون عنها بحال، حتى وصف العلامة موسى جار الله حالهم – وقد عاش بينهم ما يزيد على سنة – بقوله: «وأول كل حركة وكل عمل – أي عندهم – هو الصلاة على محمد وآل محمد، واللعن على الصديق والفاروق وعثمان الذين غصبوا حق أهل البيت وظلموهم بزعمهم ... وهو عندهم أعرف معروف، يلتذ به الخطيب، ويفرح عنده السامع، وترتاح إليه الجماعة، ولا ترى في مجلس أثر ارتياح إلا أخذ الخطيب فيه، كأن الجماعة لا تسمع إلا إياه، أو لا تفهم غيره»(48).

وقد أجاب شيخ الإسلام عما يثيره الروافض في هذا الباب بجواب مفصل(49)، وبجواب مجمل ملخصه ما يلي: أن المثالب التي تنقل عن الصحابة نوعان:

النوع الأول: ما هو كذب، إما كذب كله، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن السائب الكلبي، وأمثالهما من الكذابين الذين شهد الأئمة بكذبهم، وسقوط أخبارهم.

النوع الثاني: ما هو صدق، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها من أن تكون ذنوبًا، وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب.

---

(48) «الوشيعة» (ص17).

(49) انظر: «منهاج السنة» (19/3) وما بعدها.

وما قدر من هذه الأمور ذنبًا محققًا، فإن ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة، لأن الذنب المحقق يرتفع عقابه في الآخرة بأسباب متعددة، منها: التوبة، ومنها: الحسنات الماحية للذنوب؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات، ومنها: المصائب المكفرة(50).

ولهم وسائل خفية ماكرة في محاولة تشويه صورة الصحابة السـ امقة كشـ فها العلمـ ـاء المحققون، ومنها: «أنهم ينقلون ما يدل على مطاعن الصحابة، وما يستدل به على بطلان مذهب غير الرافضة عن كتاب يعزون تأليفه إلى بعض كبراء أهل السنّة، وذلك الكتاب لا يوجد تحت أديم السماء»(51). فهو اسم بلا مسمى، وكتاب لا وجود له إلا في خيالاتهم، اخترعوا له اسمًا، وعزوه إلى إمام، ونسبوا له مقالاتهم الكاذبة حتى يتوهم الجاهل أو الغِرُّ، أو من لا يعرف ألاعيبهم أنهم يوثقون مقالاتهم من مصادرها.

ذكر الألوسي والسويدي أنهم ينسبون بعض الكتب لكبار علماء السنة مشـ تملة علـ ى مطاعن في الصحابة، وبطلان مذهب أهل السنة(52)، وهي من كذبهم وافتـ ـرائهم، مثـ ـل كتاب «سر العالمين» الذي نسبوه للإمام الغزالي، وهو منه بريء، بل هو من وضعهم ولا تصح نسبته إليه البتة(53).

وقد ينقلون أخبارًا دالة على مطاعن الصحابة عن كتب عزيزة الوجود لأهل السنة لـ ـيس في تلك الكتب منها أثر، والأردبيلي أكثر ما ينقل في «كشف الغمة» من هـ ـذا القبيـ ـل،

---

(50) «منهاج السنة» (19/3).

(51) «مختصر الصواعق» (ص51) (مخطوط). وانظر: «نقض عقائد الشيعة» (ص25) (مخطوط).

(52) «مختصر التحفة الاثني عشرية» (ص33)، وانظر: «نقض عقائد الشيعة» السويدي (ص25) (مخطوط).

(53) وقد ذكر د/ عبد الرحمن بدوي أن ثلاثة من المستشرقين ذهبوا إلى القول بأن الكتاب منحول (جولد تسيهر، بويج، ومكدونلد)، ويذهب عبد الرحمن بدوي إلى هذا الرأي ويقطع به ويحتج لذلك فيقول: «والأمر الذي يقطع بأن الكتاب ليس للغزالي هو ما ورد في ص82 من قوله: (أنشدني المعري لنفسه وأنا شاب في صحبته يوسف بن علي شيخ الإسلام) فإن المعري توفي سنة (448هـ) بينما ولد الغزالي سنة (450هـ) ، فكيف ينشده لنفسه؟!» (مؤلفات الغزالي ص271).

وكذا الحلي في الألفين وابن طاووس وغيرهم[54]. ومكرهم وتلبيسهم في هـ ـذا البـ ـاب كثير[55].

وعلى أي حال فلا يضير الصحابة طعون الروافض، بل يزيدهم شرفًا، كما قيل:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني كاملُ

ولقد رأيت في كثير من المنتديات والمواقع والفضائيات والمكتبات كمًّا كبيرًا من الكتب التي ترد على الرافضة، وانشغل رعيل من أهل السنة وصرفوا جل اهتمامهم إلى الرد على شبهات الروافض حول الصحابة، وهي مواجهة مع الروافض في غير ميدان، ذلك أن الروافض يثيرون هذه الشبهات لتحقيق أمرين:

الأول: إشغال أهل السنة بهذه الشبهات، حتى لا يتفرغوا لنقد كتبهم، ونصوصهم، ورجال رواياتهم.

الثاني: إقناع الحائرين والمتشككين من أهل طائفتهم بدعوى أن ما هم عليه من شذوذ – بزعمهم – هو موضع اتفاق بين السنة والشيعة.

وإثارة الشيعة لهذه القضايا هو في حقيقة أمره تستر على السبب الحقيقي لموقفهم من الصحابة، وهذا السبب هو الأصل الذي يقوم عليه دينهم، وتنبثق منه سائر معتقداتهم[56]، وبحسبك أن تعرف بأن الصحابة رضوان الله عليهم لو كانوا في عصمة من كل خطأ، وفي حرز من كل ذنب، لما رضي عنهم الإمامية، لأن ذنب الصحابة عند هؤلاء هو بيعتهم لأبي بكر دون علي، وكل ذنب يغتفر إلا هذا الأمر، كما أن من جاء بقراب الأرض خطايا ومعه جواز الولاية فقد نجا.

(54) «مختصر الصواقع» (ص51) (مخطوط). وانظر: «نقض عقائد الشيعة» (ص25) (مخطوط).

(55) انظر للمزيد: «مسألة التقريب» (58/1) وما بعدها.

(56) انظر تفصيل ذلك في: «أصول مذهب الشيعة» (653/2) وما بعدها.

فقد جاء أحدهم إلى إمامه يقول: «إني أخالط الناس فيكثر عجبي من أقوام لا يتولونكم ويتولون فلانًا وفلانًا. لهم أمانة وصدق ووفاء، وأقوام يتولونكم (يعني الرافضة) ليس لهم تلك الأمانة ولا الوفاء والصدق، قال: فاستوى أبو عبد الله جالسًا فأقبل عليَّ كالغضبان، ثم قال: لا دين لمن دان الله بولاية إمام جائر ليس من الله، ولا عتب على من دان بولاية إمام عادل من الله. قلت: لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء. قال: نعم»[57].

ومهما كان عمل الصحابة الصالح وجهادهم العظيم فلا وزن لذلك في دين الرافضة ولو جاؤوا بحسنات كالجبال، ولم يوقف لهم على زلة فلا يشفع ذلك لهم حتى يدينوا بدين «السبئية الرافضة» حتى زعموا أن الله قال – كما يفترون –: «يا محمد، لو أن عبدًا يعبدني حتى ينقطع ويصير كالشَّنِّ ثم أتاني جاحدًا لولايتهم ما أسكنته جنتي ولا أظللته تحت عرشي»[58].

وادعوا أن رسول الله ﷺ قال: «لو جاء أحدكم يوم القيامة بأعمال كأمثال الجبال، ولم يجئ بولاية علي بن أبي طالب لأكبه الله عز وجل بالنار»[59].

وقالوا: «لو أن عبدًا جاء يوم القيامة بعمل سبعين نبيًّا ما قبل الله ذلك منه حتى يلقاه بولايتي وولاية أهل بيتي»[60] .

لأن العبادة عندهم لا قبول لها إلا بالإيمان بولاية الاثني عشر, ففي «البحار» للمجلسي: «...لو أن عبدًا عبد الله ألف سنة، وجاء بعمل اثنين وسبعين نبيًّا ما تقبل الله منه حتى يعرف ولايتنا أهل البيت, وإلا أكبه الله على منخريه في نار جهنم»[61].

---

(57) «أصول الكافي» (375/1).

(58) «بحار الأنوار» (27/ 169).

(59) «أمالي الطوسي» (314/1).

(60) «بحار الأنوار» (172/27).

(61) «البحار» (197/27).

وعقدوا في مصادرهم المعتمدة أبوابًا في تقرير هذا المبدأ، مثل: «باب أنه لا تقبل الأعمال إلا بالولاية» وحشدوا فيه أكثر من سبعين رواية من مروياتهم التي وضـ عوها ونسـ بوها لبعض من يدعون إمامتهم(62).

ولذلك فإن مدار الدين وأصل الإيمان في اعتقادهم يقوم على إثبات إمامة الاثني عشر، لقد أدخل الاثنا عشرية الإيمان بالأئمة الاثني عشر في مسمى الإيمان، بل جعلوه هو الإيمان بعينه.

جاء في أصول الكافي: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله» ثم ذكر بقية أركان الإسلام، ثم قال: «الإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقر بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً»(63).

وهذا أشد غلوًّا في الإرجاء من اعتقاد المرجئة الغلاة الذين كفرهم الأئمة كأحمد ووكيع؛ لأن المرجئة الغلاة الإيمان عندهم هو معرفة الله، أما هؤلاء الروافض فالإيمان عندهم هو معرفة الإمام.

ويقولون بأن الثواب في الآخرة ليس على الإسلام، إنما هو على الإيمان، وعقد لذلك صاحب الكافي بابًا بعنوان: «باب أن الإسلام يحقن به الدم وأن الثواب على الإيمان»(64).

ولهذا قال ابن المطهر الحلي: «إن مسألة الإمامة (إمامة الاثني عشر) هي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن»(65).

وقال محمد جواد العاملي: «الإيمان عندنا إنما يتحقق بالاعتراف بإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، إلا من مات في عهد أحدهم فلا يشترط في إيمانه إلا معرفة إمام زمانه ومن قبله»(66) .

---

(62) «البحار»: (166/27) وما بعدها.

(63) «أصول الكافي» (24/2).

(64) «أصول الكافي» (24/2).

(65) «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» (ص 1).

وقال أمير محمد القزويني (من شيوخهم المعاصرين): «إن من يكفر بولاية علي وإمامته – رضي الله عنه – فقد أسقط الإيمان من حسابه وأحبط بذلك عمله»(67).

فإذا كان هذا هو مقياس الإيمان عندهم، وميزان الحسنات والسيئات في اعتقادهم فيخطئ من يحاور رافضيًّا حول ما يسمونه «مثالب الصحابة» وما يفترونه في ذلك، لأن الصحابي لو لم يؤثر عنه زلة لم يكن عندهم إلا مشركًا كافرًا، لأن مفهوم الكفر والشرك والظلـم عندهم خلاف مفهومها الشرعي الذي جاء في الكتاب والسنة وما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها.

فمن يدع أن له حقًّا في تولي الحكم على الأمة فهو كافر وإن لم يحكم، ولذا قالوا: «مـن ادعى الإمامة وليس من أهلها فهو كـافر»(68)، وأهـلها هـم الأئمـة الاثنا عشـر أو من ينوب عنهم من فقهاء الشيعة، وهذا تكفير لجميع حكام المسلمين من لدن أبي بكر رضي الله عنه إلى أن تقوم الساعة.

وقالوا أيضًا: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادعى إمامة من الله ليست له, ومن جحد إمامًا من الله, ومن زعـم أن لهمـا(69) في الإسـلام نصيبًا»(70). وهذا تكفير للحكام والمحكومين ولجميع المسلمين.

وقـال شيخهم ابن بابويه القمي صاحب «مـن لا يحضـره الفقيـه»(71) في كتابـه «الاعتقادات» الذي يسمونه «دين الإمامية»: «فمن ادعى الإمامة وليس بإمام فهو الظالم الملعون، ومن وضع الإمامة في غير أهلها فهو ظالم ملعون وقال النبي – صلى الله عليه وآله

(66) «مفتاح الكرامة» (80/2).

(67) «الشيعة في عقائدهم وأحكامهم» (ص24).

(68) «الكافي»، كتاب الحجة، باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل: (372/1).

(69) يعنون بهما اللذين أقاما دولة الإسلام بعد النبي ﷺ ونشرا دينه، الخليفتين الراشدين أبا بكر وعمر.

(70) «الكافي» (373/1)، وانظر: «تفسير العياشي» (178/1)، «تفسير البرهان» (293/1)، «البحار» (218/8).

(71) أحد كتبهم الأربعة المعتمدة عندهم في تلقي المذهب. انظر للتفصيل: «أصول مذهب الشيعة» (354/1) وما بعدها.

-: مـن جحد عليًّا إمامته من بعدي فإنما جحد نبوتي، ومن جحد نبوتي فقـد جحـد ربوبيته, وقال الصادق: من شك في كفر أعـدائنا والظالمين لنا فهو كافر»[72].

وقال عالمهم نعمة الله الجزائري: «لم نجتمع معهم - الأشاعرة ومتابعوهم - على إلـه ولا على نبي ولا على إمام, وذلك أنهم يقولون أن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه وخليفته بعده أبو بكر ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي, بل نقول: إن الرب الذي خليفـة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا»[73].

وقال مفيدهم: «اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة فهو كافر ضالٌّ مستحق للخلود في النار»[74].

وقال: «اتفقت الإمامية على أن أصحاب البدع كلهم كفار, وأن على الإمام أن يستتيبهم عند التمكن بعد الدعوة لهم وإقامة البينات عليهم, فإن تابوا من بـدعهم وصـاروا إلى الصواب وإلا قتلهم لردتهم عن الإيمان, وأن من مات منهم على ذلك فهـو مـن أهـل النار»[75].

وقال شيخهم الطوسي: «ودفع الإمامة كفر كما أن دفع النبوة كفر؛ لأن الجهل بهما على حد واحد»[76].

وقال المجلسي: «وقد وردت أخبار متواترة أنـه لا يقبـل عمـل مـن الأعمـال إلا بالولاية»[77].

ورواياتهم وأقوال شيوخهم في هذا الباب كثيرة؛ لأن هذا هو دينهم وعمدة اعتقـادهم، وهو أساس الحكم على الآخرين، فمن آمن بالولاية فلا خوف عليهم ولا هم يحزنـون،

---

(73) «الأنوار النعمانية» (279/2).
(74) «المسائل» عن «البحار» (366/8).
(75) «أوائل المقالات» (ص 53)، وانظر: «البحار» (366/8).
(76) «تلخيص الشافي» (131/4)، وانظر: «البحار» (368/8).
(77) «البحار» (369/8).

ومن كفر بها فهم – في مقاييس هؤلاء – في جهنم خالدون، فقد وضع هؤلاء دين الولاية للأئمة موضع العبادة لله الذي هو أصل دين الرسل، وأساس دعوتهم كما قال جل وعلا: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾** [الأنبياء:25]، وقوله: **﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾** [النحل:36].

وقال رسول الله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه لما بعثه إلى اليمن: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله...»(78).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على ابن المطهر الحلي في دعوى أن الإمامة هي مدار الإيمان: «فقد قال الله تعالى: **{إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون – الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون – أولئك هم المؤمنون حقا لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم}** [سورة الأنفال: 2 – 4]، فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: **{إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون}** [سورة الحجرات: 15] ، فجعلهم صادقين في الإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: **{ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون}** [سورة البقرة: 177]، ولم يذكر الإمامة.

وقال تعالى: **{الم – ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين – الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون – والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك**

---

(78) أخرجه البخاري ح(1458)، ومسلم ح(19).

وبالآخرة هم يوقنون – أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون} [سورة البقرة: 1 – 5]، فجعلهم مهتدين مفلحين، ولم يذكر الإمامة.

وأيضا: فنحن نعلم بالاضطرار من دين محمد بن عبد الله ﷺ أن الناس كانوا إذا أسلموا لم يجعل إيمانهم موقوفًا على معرفة الإمامة، ولم يذكر لهم شيئًا من ذلك، وما كان أحد أركان الإيمان لا بد أن يبينه الرسول لأهل الإيمان ليحصل لهم به الإيمان، فإذا علم بالاضطرار أن هذا مما لم يكن الرسول يشترطه في الإيمان علم أن اشتراطه في الإيمان من أقوال أهل البهتان»(79).

ولذلك فإن الأصل في الحوار معهم حول الصحابة ينبغي أن يتوجه ابتداء إلى هذا الأصل الخرافي الذي يقوم عليه دينهم (الإمامة)، وقد تنبه إلى هذه الحقيقة المهمة القاضي عبد الجبار المعتزلي فقال: «وكثيرًا تسأل الإمامية عما كان من عثمان في تولية أقاربه وغير ذلك، وفي سير طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة، وما ذاك إلا لضعفهم وانقطاعهم؛ لأن عثمان لو لم يولِّ أقاربه ولم يصنع ما صنع لكان كافرًا مشركًا عندهم بادعائه الإمامة لنفسه ولأبي بكر وعمر، ولو كان طلحة والزبير وعائشة في عسكر أمير المؤمنين وفي المحاربين معه ما كانوا إلا مشركين باعتقادهم إمامة أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، فمن يكلم الإمامية في إثارتهم لهذه المسائل كمن يكلم اليهود في وجوب النية في الطهارة، أو يكلم النصارى في استحلالهم الخمر، وإنما يكلم في هذا من قال: لا ذنب لعثمان إلا ما أتاه من الحمى، وتولية الأقارب، ولولا ذلك لكان مثل عمر، ومن قال: لا ذنب لطلحة والزبير وعائشة إلا مسيرهم إلى البصرة، ولولا ذلك لكانوا مثل أبي عبيدة وعبد الرحمن وابن مسعود. فاعرف هذا ولا تكلمهم فيه البتة، وكلمهم فيما يدعونه من النص فهو الأصل»(80).

---

(79) «منهاج السنة النبوية» (1/ 108-109).

(80) «تثبيت دلائل النبوة» (294/1).

المبحث الثالث

حقوق الصحابة

وقد أجمل الإمام الطحاوي – رحمه الله – حقوقهم فقال: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[81].

حقوق الصحابة تفصيلًا:

أما حقوقهم على سبيل التفصيل، فكثيرة منها:

أولا: الشهادة لجميع الصحابة بالعدالة، قال الخطيب البغدادي: «عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم, واختياره لهم في نص القرآن»[82]، وقال الحافظ ابن حجر: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»[83].

قال تعالى: **{كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}** [آل عمران:110]، وقال سبحانه: **{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا}** [البقرة:143]، وقال جل وعلا: **{لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا}** [الفتح:18]، وقال تعالى: **{وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}** [التوبة:100]، وقال: **{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}** [الأنفال:64].

ثانيا: محبتهم وموالاتهم وإنزالهم منازلهم بلا غلو ولا تقصير، فـ «لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين. قال تعالى: **{يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم}** [النساء: 171]. ولا نتبرأ من أحد منهم – كما فعلت الرافضة – فعندهم لا

---

(81) «العقيدة الطحاوية» مع الشرح (689/2).

(82) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص46).

(83) «الإصابة في تمييز الصحابة» (162/1).

ولاء إلا ببراء، أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما!! وأهل السنة يوالونهم كلهم، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل والإنصاف، لا بالهوى والتعصب. فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد، كما قال تعالى: **{فما اختلفوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم}** [الجاثية: 17]»(84).

ثالثًا: الثناء عليهم، كما أثنى الله عليهم ورسوله ﷺ، فقد أثنى الله تعالى على الصحابة، ورضي عنهم، ووعدهم الحسنى. وأثنى عليهم رسوله ﷺ، قال تعالى: **{والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم}** [التوبة:100] . وقال تعالى: **{محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا}** [الفتح:29] إلى آخر السورة. وقال تعالى: **{لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة}** [الفتح:18] . وقال تعالى: **{إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض}** [الأنفال: 72] إلى آخر السورة. وقال تعالى: **{لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير}** [الحديد: 10](85).

رابعًا: الترضي عنهم، والدعاء لهم اقتداء بمن جاء بعدهم. قال تعالى: **{للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون – والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون – والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم}** [الحشر: 8 – 10] «وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلا لهم،

---

(84) «شرح الطحاوية» (697/2).

(85) انظر: «شرح الطحاوية» (689/2).

وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء، فمن كان في قلبه غل للذين آمنوا و لم يستغفر لهم لا يستحق في الفيء نصيبًا، بنص القرآن»(86).

خامسًا: التحذير من الوقيعة في أحدهم، أو سبه، لما في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري ﵁، قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أحدًا من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبًا، ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»(87).

قال شارح الطحاوية: «فالنبي ﷺ يقول لخالد ونحوه: «لا تسبوا أصحابي»، يعني عبد الرحمن وأمثاله، لأن عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النبي ﷺ أهل مكة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلى فتح مكة، وسموا الطلقاء، منهم أبو سفيان وابناه يزيد ومعاوية.

والمقصود أنه نهى من له صحبة آخرًا أن يسب من له صحبة أولا، لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يشركوهم فيه، حتى لو أنفق أحدهم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه. فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، وإن كان قبل فتح مكة فكيف حالُ من ليس من الصحابة بحالٍ مع الصحابة؟ رضي الله عنهم أجمعين»(88).

سادسًا: اعتقاد أن من سبهم سبًّا يقدح في عدالتهم أو دينهم، فكفَّرهم، أو كفَّر أكثرهم، أو فسَّق عامتهم، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه.

و«السب هو: الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتقبيح ونحوه»(89).

(86) «شرح الطحاوية» (691/2).
(87) أخرجه البخاري ح(3673)، ومسلم ح(2541).
(88) «شرح الطحاوية» (692/2).
(89) «الصارم المسلول» (ص561).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كفره، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فسّاق وأن هذه الآية التي هي: **{كنتم خير أمة أخرجت للناس}** وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارًا أو فساقًا، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق»(90).

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «فإذا عرفت أن آيات القرآن تكاثرت في فضلهم، والأحاديث المتواترة بمجموعها ناصَّة على كمالهم؛ فمن اعتقد فسقهم أو فسق مجموعهم، وارتدادَهم وارتداد معظمهم عن الدين، أو اعتقد حقية سبهم وإباحته، أو سبهم مع اعتقاد حقية سبهم، أو حليته فقد كفر بالله تعالى ورسوله... ومن خص بعضهم بالسب، فإن كان ممن تواتر النقل في فضله وكماله كالخلفاء فإن اعتقد حقية سبه أو إباحته فقد كفر لتكذيبه ما ثبت قطعيًا عن رسول الله ﷺ ومكذبه كافر، وإن سبه من غير اعتقاد حقية سبه أو إباحته فقد تفسق؛ لأن سباب المسلم فسوق، وقد حكم بعض(91) فيمن سب الشيخين بالكفر مطلقًا، وإن كان ممن لم يتواتر النقل في فضله وكماله، فالظاهر أن سابه فاسق إلا أن يسبه من حيث صحبته لرسول الله ﷺ، فإن ذلك كفر»(92).

أما من سب بعضهم أو أحدهم سبًّا لا يطعن في دينهم وعدالتهم فإنه يستحق التعزير والتأديب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما إن سبهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهو

---

(90) «الصارم المسلول» (ص586-587).

(91) كذا بالأصل، ولعلها: بعضهم.

(92) «رسالة الرد على الرافضة» (ص18-19).

الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العلماء»[93].

سابعًا: الكف عما شجر بينهم، عن ابن عباس قال: «لا تسبوا أصحاب محمدﷺ، فإن الله عز وجل قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتتلون»[94].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم: منها: ما هو كذب، ومنها: ما قد زيد فيه ونقص، وغير عن وجهه. والصحيح منه: هم فيه معذورون: إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة»[95].

وقال الحافظ ابن حجر: «واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك، ولو عرف المحق منهم؛ لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجرًا واحدًا، وأن المصيب يؤجر أجرين»[96].

ثامنًا: اعتقاد أن ما يروى مما يسمى «مثالب الصحابة» غالبه كذب، ويشهد على كذبه نصوص الثناء عليهم ورضى الله عنهم في القرآن والسنة، ومنه ما له أصل وقد زاد عليه المفترون زيادات باطلة، وما ثبت عنهم في ذلك فهم فيه مجتهدون معذورون.

تاسعًا: اعتقاد أن ما يقال من دعوى الصراع بين الآل والأصحاب هو من وضع المفترين وانتحال المبطلين، فالمحبة ثابتة بينهم، فما يدعيه المجوس الحاقدون من وجود عداء بين علي رضي الله عنه والخلفاء الراشدين، يبطله ويكذبه ما تواتر من ثناء بعضهم على بعض، ومحبة بعضهم لبعض، حتى صنف في ذلك مصنفات[97]، ويكذبه أن عليًّا رضي الله عنه بايعهم، وصلى

(93) «الصارم المسلول» (ص 586).

(94) أخرجه الإمام أحمد «فضائل الصحابة» (ص59).

(95) «العقيدة الواسطية» (ص120).

(96) «فتح الباري» (34/13).

(97) انظر: «حملة رسالة الإسلام الأولون وما كانوا عليه من المحبة والتعاون وكيف شوَّه المغرضون جمال سيرتهم» لمحب الدين الخطيب.

خلفهم، وجاهد معهم، بل من محبته لهم أسمى أبناءه بأسمائهم، فسمى أحد أبنائه بأبي بكر، وآخر بعمر، والثالث بعثمان. فهل يتصور عاقل أن يسمي الرجل أبناءه بأسماء أعدائه؟!

بل إنه ﷺ زوج بنته لعمر ﷺ وقال عمر بن الخطاب ﷺ: إني لم أرد الباه، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة، ما خلا سببي ونسبي»[(98)].

عاشرًا: اعتقاد أنهم خير قرن، وأفضل جيل، لقوله ﷺ: «خير أمتي القرن الذين يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[(99)].

حادي عشر: اعتقاد أنه لا عصمة لأحدهم، فقد يفعل الواحد منهم الذنب، لكنهم لا يكذبون على الله ورسوله، لتعديل الله لهم.

فعدالتهم لا تستلزم عصمتهم، قال الإمام الشّافعي: «لو كان العدل من لا ذنب له لم نجد عدلاً, ولو كان كلّ مذنب عدلًا لم نجد مجروحًا, ولكنّ العدل من اجتنب الكبائر, وكانت محاسنه أكثر من مساويه»[(100)].

قال ابن الأنباري: «وليس المراد بعدالتهم [أي الصحابة] ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد: قبول روايتهم من غير تكلف ببحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير; فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح»[(101)].

وقال شيخنا ابن عثيمين – رحمه الله –: «الصحابة ليسوا معصومين من الذنوب فإنهم يمكن أن تقع منهم المعصية كما تقع من غيرهم لكنهم أقرب الناس إلى المغفرة ... فالذي ينكَر من فعل بعضهم قليل منغمر في محاسنهم؛ لأنهم خير الخلق بعد الأنبياء، وصفوة هذه الأمة التي هي خير الأمم، ما كان ولا يكون مثلهم»[(102)].

---

(98) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (ح1070)، والطبراني في «الكبير» (ح11621)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (173/9)، وقال: «ورجاله ثقات».

(99) أخرجه مسلم (ح2533).

(100) «الروض الباسم» (55/1)، وانظر: «روضة الطالبين» للنووي (225/11).

(101) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (4/ 101).

(102) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (309/4).

ثاني عشر: اعتقاد أن إجماعهم حجة، وأنهم لا يجمعون على ضلالة، فالأمة محفوظة من الضلال العام الشامل، كما جاءت بذلك النصوص الشرعية. يقول ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»(103).

والله سبحانه وتعالى قرن سبيل المؤمنين بطاعة رسوله في قوله عز وجل: **{وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}**.

وجاءت نصوص تأمر بالجماعة وتحذر من مفارقتها كقوله ﷺ: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم»(104)، وروي عنه ﷺ عدة روايات في أن هذه الأمة «لا تجتمع على ضلالة»(105).

ثالث عشر: ومن حقوقهم التمسك بسنة الخلفاء الراشدين، وأن سنتهم فيما لم يرد فيه سنة سنة، فعن عرباض بن سارية رضي الله عنه، قال: صلى لنا رسول الله ﷺ الفجر، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت لها الأعين، ووجلت منها القلوب، قلنا أو قالوا: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فأوصنا. قال:«أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم يرى بعدي اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة»(106).

رابع عشر: الاعتماد على فهمهم في تفسير الكتاب والسنة، فإذا لم نجد تفسيراً للقرآن بالقرآن أو للقرآن بالسنة، رجعنا إلى أقوال الصحابة، فهم عاصروا التنزيل، وأعرف

---

(103) أخرجه البخاري ح(3116)، ومسلم ح(1037).

(104) أخرجه البخاري ح (3606)، ومسلم ح (1847).

(105) قال السخاوي: «حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره» (المقاصد الحسنة ص460). فروى عنه ﷺ أنه قال: «إن الله أجاركم من ثلاث خلال - ومنها - وأن لا تجتمعوا على ضلالة» (رواه أبو داود في «سننه» 4/ 452، رقم 4253) ، قال الحافظ في «التلخيص» : «في إسناده انقطاع»، وقال في موضع آخر: «سنده حسن» (عون المعبود 326/11).

(106) أخرجه الإمام أحمد (ح17144)، وأبو داود (ح4607)، والترمذي (ح2676)، وابن ماجه (ح42) وإسناده صحيح.

بالتأويل، قال الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم وترك البدع...»[107].ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «شعار أهل البدع هو ترك انتحال اتباع السلف»[108]. وقال أيضًا: «إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين»[109].

خامس عشر: الإيمان بما ورد من فضائلهم ومناقبهم على سبيل العموم، وبما ورد في فضل طوائف منهم، كالمهاجرين والأنصار وأهل بدر وبيعة الرضوان والعشرة المبشرين بالجنة على سبيل الخصوص، وما ورد من فضائل لأعيانهم على سبيل التخصيص والتعيين.

وتختلف مراتب الصحابة لقوله تعالى: **{لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى}** .

وسبب اختلاف مراتبهم قوة الإيمان والعلم والعمل الصالح والسبق إلى الإسلام وأفضلهم جنسًا المهاجرون ثم الأنصار لأن الله قدم المهاجرين عليهم فقال تعالى: **{لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ}** .

ولأنهم جمعوا بين الهجرة من ديارهم وأموالهم والنصرة.

وأفضل الصحابة عينًا أبو بكر ثم عمر بالإجماع ثم عثمان ثم علي على رأي جمهور أهل السنة الذي استقر عليه أمرهم بعدما وقع الخلاف في المفاضلة بين علي وعثمان فقدم قوم عثمان وسكتوا وقدم قوم عليا ثم عثمان وتوقف قوم في التفضيل.

ولا يضلل من قال بأن عليًا أفضل من عثمان لأنه قد قال به البعض من أهل السنة[110].

خامس عشر: نشهد للعشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة، على ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم. أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي،

---

(107) «أصول السنة» للإمام أحمد (ص14-15).

(108) «مجموع الفتاوى» (155/4).

(109) «مقدمة في أصول التفسير» (ص95).

(110) «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (4/ 305).

وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين.

وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم، لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم[111].

سادس عشر: الاعتقاد بأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، عن جابر بن عبد الله ﷺ، قال: أخبرتني أم مبشر، أنها سمعت النبي ﷺ، يقول عند حفصة: «لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها» قالت: بلى، يا رسول الله فانتهرها، فقالت حفصة: **{وإن منكم إلا واردها}** [مريم: 71] فقال النبي ﷺ: قد قال الله عز وجل: **{ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيا}** [مريم: 72][112].

وكذا من شهد بدراً والحديبية، عن جابر ﷺ أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسول الله، ليدخلن حاطب النار، فقال رسول الله ﷺ: «كذبت، لا يدخلها، فإنه شهد بدراً والحديبية»[113].

بل لا يدخل أحد من الصحابة النار، لقوله تعالى: **{لا يَسْتَوِي منكُم مَّنْ أَنفقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى}** [الحديد:10]، وقد أخبر تعالى بأن من وعده الله بالحسنى لا يدخل النار، قال تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ}** [الأنبياء:101].

قال ابن حزم: «كل من صحب رسول الله ﷺ بنية صادقة ولو ساعة، فإنه من أهل الجنة لا يدخل النار لتعذيب ...؛ لأنه قد وعدهم الله تعالى الحسنى كلهم، وأخبر أنه لا يخلف وعده، وأن من سبقت له الحسنى فهو مبعد من النار لا يسمع حسيسها، ولا يحزنه الفزع الأكبر، وهو فيما اشتهى خالد»[114].

---

(111) انظر: «شرح الطحاوية» (2/728، 733).

(112) أخرجه مسلم (ح2496).

(113) أخرجه مسلم (ح2495).

(114) «الفصل» (4/116-117).

سابع عشر: ومن حقوقهم إثبات خلافة الخلفاء الراشدين المهديين: أبي بكر الصديق، وعمر الفاروق، وعثمان ذي النورين، وعلي أبي السبطين.

«ويضلل من خالف في خلافة واحد منهم أو خالف في ترتيبهم لأنه مخالف لإجماع الصحابة وإجماع أهل السنة»[115].

وترتيب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين في الفضل، كترتيبهم في الخلافة. ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما من المزية: أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»[116]، وفرق بين اتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين.

وقد روي عن أبي حنيفة تقديم علي على عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان، وعلى هذا عامة أهل السنة[117].

ثامن عشر: الاعتقاد بأن أبا بكر هو خليفة رسول الله ﷺ، وقد ثبت ذلك بالنص الخفي والإشارة، أو بالنص الجلي، أو بالاختيار والانتخاب، أو بها كلها، فهو الخليفة الحق بعد رسول الله ﷺ، ومما يدل على ثبوتها بالنص، حديث جبير بن مطعم ﷺ قال: أتت النبيَّ ﷺ امرأةٌ، فكلمته في شيء، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: يا رسول الله، أرأيت إن جئت ولم أجدك كأنها تريد الموت، قال: «إن لم تجديني، فأتي أبا بكر»[118].

وعن عائشة، قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: «ادعي لي أبا بكر، أباك، وأخاك، حتى أكتب كتابًا، فإني أخاف أن يتمنى متمنٍّ، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[119].

---

(115)«مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (306/4).

(116) أخرجه أحمد في «المسند» ح(23245)، والترمذي ح(3662) وحسنه، وصححه الألباني.

(117) «شرح الطحاوية» (727/2).

(118) أخرجه البخاري (ح7220).

(119) أخرجه مسلم (ح2387).

وعن عائشة قالت: لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي مات فيه، فحضرت الصلاة، فأذن فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس» فقيل له: إن أبا بكر رجل أسيف إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، وأعاد فأعادوا له، فأعاد الثالثة، فقال: «إنكن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس»(120).

تاسع عشر: إثبات الخلافة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أبي بكر رضي الله عنه بتفويض من أبي بكر رضي الله عنه، واتفاق من الأمة على خلافته وبيعته.

عشرون: إثبات الخلافة بعد عمر لعثمان رضي الله عنهما.

حادي وعشرون: إثبات الخلافة لعلي رضي الله عنه بعد عثمان رضي الله عنه، لما قتل عثمان وبايع الناس عليا صار إماما حقا واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دل عليه حديث سفينةرضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك أو ملكه من يشاء»(121).

وكانت خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفا، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة الحسن ابنه ستة أشهر.

وأول ملوك المسلمين معاوية رضي الله عنه، وهو خير ملوك المسلمين، لكنه إنما صار إمامًا حقًّا لما فوض إليه الحسن بن علي رضي الله عنهم الخلافة، فإن الحسن رضي الله عنه بايعه أهل العراق بعد موت أبيه، ثم بعد ستة أشهر فوَّض الأمر إلى معاوية، فظهر صدق قول النبي ﷺ: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»(122) والقصة معروفة في موضعها.

فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد عثمان رضي الله عنه، بمبايعة الصحابة، سوى معاوية مع أهل الشام(123).

---

(120) أخرجه البخاري (ح664)، ومسلم (ح418).
(121) أخرجه أبو داود (ح4646) وإسناده صحيح.
(122) أخرجه البخاري (ح2704).
(123) «شرح الطحاوية» (2/721-722).

ثاني وعشرون: الاعتقاد بأنه لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ، فسمعته يقول: «لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا»، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عني، فسألت أبي: ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: «كلهم من قريش»(124)، وفي لفظ: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»، وفي لفظ: «لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»، وفي لفظ: «لا يزال هذا الدين عزيزًا منيعًا إلى اثني عشر خليفة» (125).

وليس في الحديث حصر للأئمة بهذا العدد؛ بل نبوءة منه ﷺ بأن الإسلام لا يزال عزيزاً في عصر هؤلاء، وكان عصر الخلفاء الراشدين وبني أمية عصر عزة ومنعة، ولهذا قال شيخ الإسلام: «إن الإسلام وشرائعه في زمن بني أميّة أظهر وأوسع ممّا كان بعدهم»، واستشهد بالحديث السابق، ثم قال: «وهكذا كان، فكان الخلفاء أبو بكر وعثمان وعلي، ثم تولى من اجتمع الناس عليه، وصار له عز ومنعة: معاوية وابنه يزيد، ثم عبد الملك وأولاده الأربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز، وبعد ذلك حصل من النقص ما هو باق إلى الآن» ثم شرح ذلك(126).

ثالث وعشرون: البراءة من نحلة الرافضة الذين يغالون في بعض الصحابة فيجعلونهم معصومين، كعلي والحسن والحسين.

ويطعنون في أكثرهم، فيعدونهم كافرين مرتدين، وكتب الشيعة مليئة باللعن والتفكير لمن رضي الله عنهم ورضوا عنه(127).

ولهذا قال الشيخ ملا علي القاري: «إنهم [أي: الرافضة] يعتقدون كفر أكثر الصحابة فضلاً عن سائر أهل السنّة والجماعة، فهم كفرة بالإجماع بلا نزاع»(128).

رابع وعشرون: ومن حقوق الصحابة البراءة من طريقة النواصب الذين نصبوا العداوة والأذية لأهل بيت النبي ﷺ.

---

(124) أخرجه البخاري (ح7222)، ومسلم (ح1821) واللفظ له.

(125) أخرجه مسلم (ح1821).

(126) «منهاج السنة» (206/4).

(127) انظر: «أصول الكافي» (244/2)، «رجال الكشّي» (ص7)، «بحار الأنوار» (345/22).

(128) «مرقاة المفاتيح» (137/9).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهؤلاء هم الذين نصبوا العداوة لعلي ومن والاه، وهم الذين استحلوا قتله وجعلوه كافرًا»[129].

(129) «مجموع الفتاوى» (468/4).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من أكمل الله به الرسالات، وعلى آله وصحبه أجمعين الذين اختارهم الله لصحبة نبيه وتبليغ دينه، فرضي الله عنهم ورضوا عنه، وبعد:

ففي نهاية هذا البحث الموجز أشير إلى أهم نتائجه فيما يلي:

أولا: ليس كل من لقي النبي ﷺ صحابيًّا، وإنما لابد من ثبوت شرطين مع اللقاء، وهما: الإيمان به حال لقائه، والموت على ذلك، فيخرج من ذلك من التقى به ﷺ من الكافرين والمنافقين والمرتدين.

ثانيًا: إن للرافضة مفهومًا للصحابة لا يعرفه كثير من الناس، فهم يخادعون أهل الإيمان، فيترضون على الصحابة ولكن بالمعنى الاصطلاحي الخاص بهم، والذي يعنون به أئمتهم الاثني عشر (أهل البيت)، أو ثلاثة أو ستة فقط من الصحابة.

ثالثًا: يخطئ من يجهد نفسه في إقناع الرافضة والرد على شبهاتهم فيما ينسبونه للخلفاء الراشدين من مفتريات، لأن الخلفاء الراشدين لو كانوا في عصمة من كل خطأ لما رضي عنهم الروافض؛ لأن ذنب هؤلاء الخلفاء في دين الرافضة هو أنهم كانوا خلفاء على الأمة، وذنب بقية الصحابة عندهم أنهم بايعوهم، فلا تحاور رافضيًّا إلا فيما يقوم عليه دينه، وهو مسألة الإمامة.

رابعًا: للصحابة حقوقهم العظيمة على الأمة فلهم حق المحبة الشرعية بلا إفراط ولا تفريط، «فحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»، وجاء البحث على جملة من حقوقهم، فإنهم نقلة الشريعة، وحملة الرسالة، والذين جاهدوا في الله حق جهاده حتى بلغ دين الله الآفاق، فلهم حق في عنق كل مسلم، فجزاهم الله عن هذه الأمة خير الجزاء.

دليل المراجع

-الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى - 1415 ه.

-أصل الشيعة وأصولها، محمد حسين آل كاشف الغطاء (معاصر)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

- أصول الكافي, محمد بن يعقوب الكليني, تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري, دار الكتب الإسلامية, طهران, ط الثالثة, 1388هـ ..

- أصول مذهب الشيعة, ناصر بن عبدالله القفاري, الطبعة الأولى, 1414هـ ..

- الأنوار النعمانية, نعمة الله الجزائري, مؤسسة الأعلمي, بيروت.

- الاحتجاج, أحمد بن علي الطبرسي, تعليق محمد باقر الخرسان, مؤسسة الأعلمي, بيروت, 1401هـ ..

-الاعتقادات، ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق، المطبعة الحيدرية، النجف، 1389هـ ..

-اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد بن عمر الرازي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1398هـ ..

- بحار الأنوار, محمد باقر المجلسي, إحياء التراث العربي, بيروت, ط الثالثة, 1403هـ ..

- بصائر الدرجات, وهو (مختصر بصائر الدرجات) المطبوع بالنجف, 1370هـ ..

-التحفة الاثنا عشرية، شاه عبدالعزيز الدهلوي، مكتبة الأوقاف، بغداد، رقم (5035).

-تفسير الصافي، الفيض الكاشاني، تصحيح حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

-تقدير الإمامية للصحابة وموقفهم من الغلاة، طالب الحسيني الرفاعي، مطابع الدجوي، القاهرة.

-تهذيب الأحكام، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: حسن الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران ط.الثالثة, 1390هـ.

-جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

- الحجة في بيان المحجة، إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، دار الراية، السعودية، الرياض، الثانية، 1419هـ - 1999م.

- الحركات الباطنية في الإسلام، مصطفى غالب (إسماعيلي معاصر)، دار الكاتب العربي، بيروت.

-الحكومة الإسلامية، روح الله الخميني، وزارة الإرشاد بجمهورية إيران.

-الخصال، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي، تعليق وتصحيح: علي أكبر الغفاري، دار التعارف، 1389هـ.

-رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال): الاختيار لمحمد بن الحسن الطوسي، والأصل لمحمد ابن عمر الكشي، تصحيح وتعليق: حسن المصطفوي، طهران.

-السيوف المشرقة في مختصر الصواقع المحرقة، محمد خواجه نصر الله الهندي، اختصره: محمود الألوسي، مكتبة المتحف العراقي, رقم (8629).

-شرح جامع (على الكافي), محمد صالح المازندراني, المكتبة الإسلامية, طهران, 1384هـ.

-الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية (معاصر)، دار التعارف للمطبوعات.

-فتح الباري شرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري, أشرف على التصحيح والتحقيق/ عبدالعزيز بن باز, الناشر/ رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد, السعودية.

-فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي، تصحيح: ه. ريتر، مطبعة الدول ـة، اس ـتنبول, 1931م.

-الفصل في الملل والأهواء والنحل, لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم, تحقيق: محمد إبراهيم نصر, عبد الرحمن عميرة, شركة مكتبات عكاظ السعودية, ط الأولى, 1402هـ ..

-فضائح الباطنية، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق/ عبد الرحمن بدوي مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.

-الفهرست، محمد بن الحسن الطوسي، تعليق: محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف، الثانية, 1380هـ ..

-الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

-لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، الأولى, 1329هـ ..

-مؤلفات الغزالي, عبدالرحمن بدوي, وكالة المطبوعات, الكويت, ط الثانية 1977م.

-مختصر التحفة الاثني عشرية, شاه عبدالعزيز الدهلوي, ترجمه إلى العربية, غلام محمد الأسلمي, اختصره محمود شكري الألوسي, تحقيق: محب الدين الخطيب, المطبعة السلفية, ط الثالثة 1387هـ ..

-مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة, ناصر بن عبدالله القفاري, دار طيبة, ط الثالثة, 1414هـ ..

-مستدرك نهج البلاغة, الهادي كاشف العطاء, دار الأندلس, ط الثانية, 1980هـ ..

-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين, أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري, تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد, مكتبة النهضة المصرية, ط الثانية 1389هـ ..

-المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال, وهو مختصر منهاج السنة لابن تيمية, اختصره أبو عبدالله محمد الذهبي, تحقيق: محب الدين الخطيب, المطبعة السلفية.

-منهاج السنة النبوية, أحمد بن تيمية, تحقيق: محمد رشاد سالم, ط جامعة الإمام، 1406هـ ..

-ميزان الاعتدال في نقد الرجال, محمد بن عثمان الذهبي, تحقيق: علي البجاوي, دار إحياء الكتب العربية, القاهرة, ط الأولى 1382هـ ..

-نقض عقائد الشيعة، عبدالله السويدي، مكتبة الأَوقاف, بغ ـداد, رقـ ـم (13785/1) مجاميع.

-نهج البلاغة (مع شرح محمد عبده) مؤسسة الأعلمي, بيروت.

-وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق عبد الرحيم الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الخامسة 1403هـ ..

-الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، موسى جار الله، الناشر: محمد سهيل, لاهور، باكستان, 1399هـ ..